الحمد: تكثيف الجهود لمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي

أشاد النائب م. أحمد الحمد بجهود وزارة الداخلية في الكشف عن بذرة خلية إرهابية كان يمكن أن تكبر وتتوسع باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لاستقطاب وجذب الشباب من صغار السن لاستخدامهم في نشر الفكر المتطرف وزعزعة الأمن والاستقرار في الدولة.

وشدد الحمد في تصريح صحافي على ضرورة تكثيف الجهود في مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي لرصد مثل هذه الحالات الخطيرة والتي تركز بشكل أساسي على ضرب اللحمة الوطنية ونشر الأفكار المدمرة مع التخطيط لأعمال إرهابية عانت الكويت منها مثل التفجير الإرهابي الذي استهدف مسجد الإمام الصادق عليه السلام منذ عدة سنوات.

وأضاف الحمد بأن البعض أيضا يستثمر وسائل التواصل لبث الكراهية وإثارة الحقد والبغضاء وضرب اللحمة الوطنية مشيرا إلى رسالة أحد رجال الدين التي وجهها لأحد النواب يحذره فيها من التعاون مع النواب الذين لا يروقون له حيث كفر معظمهم واتهمهم بالخيانة والولاءات الأجنبية وغير ذلك من الاتهامات المباشرة لمواطنين كويتيين بشكل إنشائي بغيض لضرب اللحمة الوطنية وتفكيك النسيج الاجتماعي الكويتي ناسياً أو متناسياً بأن هذه اللحمة وذلك النسيج الجميل أخرج الكويت من أزمات كبرى مثل أزمة الغزو العراقي على الكويت.

الغانم: اجتماع مكتب المجلس يناقش الجدول الزمني للجلسات

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه سيوجه دعوة لاجتماع مكتب المجلس اليوم، وذلك بعد انتخاب وتزكية رؤساء لجان الشؤون التشريعية والقانونية، والشؤون المالية والاقتصادية، والأولويات واكتمال أعضاء المكتب.

وأوضح الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة امس أنه سيتم بعد اجتماع مكتب المجلس توزيع الجدول الزمني لجلسات دور الانعقاد الأول على النواب، بالإضافة إلى "بحث ما هو موجود على جدول أعمال مكتب المجلس".

من جهة أخرى، أشار الغانم إلى لقائه أعضاء جمعية هيئة التدريس في جامعة الكويت واستماعه إلى العديد من مشاكلهم ومطالبهم المستحقة، ومنها المستحقات المالية عن الفصل الصيفي والتأخير الحاصل في ذلك.

الغانم متحدثا

وذكر الغانم إنه سيتم إن شاء الله بالتعاون مع اللجنة التعليمية والجمعية والرئاسة والحكومة ممثلة بوزير التربية والتعليم العالي د. علي المضف تحقيق الكثير من مطالبهم المستحقة.

«حماية الأموال»: مراجعة قضايا المال العام والتأكد من سلامة الإجراءات

اجتمعت لجنة حماية الأموال العامة اليوم لتحديد خارطة طريق لعمل اللجنة وأولويات جدول أعمالها.

وأوضح مقرر اللجنة النائب د.حسن جوهر أنه تم الاتفاق على 3 محاور رئيسة، الأول يتعلق بتنظيم عمل اللجنة واجتماعاتها وتم الاتفاق على ان يكون هناك اجتماعان أسبوعيا على الأقل في الوقت الحاضر وذلك لتغطية جميع المواضيع المتعلقة بالمال العام.

وأضاف جوهر أن المحور الثاني هو استعراض ومراجعة جميع القضايا المتعلقة بالمال العام، سواء ما تم في المجالس السابقة أو ما سيتم اكتشافه من خلال تقارير الجهات الرقابية في الوقت الحاضر، مع متابعة تنفيذ التوصيات التي وردت فيها.

وبين أن المحور الثالث الذي تم الاتفاق عليه هو الحرص والتأكيد على ضرورة متابعة ومراجعة جميع الاجراءات التي تمت بخصوص القضايا المتعلقة بالمال العام خصوصاً المحالة الى جهات الاختصاص، والتأكد من سلامة التحقيق والاجراءات التي تمت من خلالها الاحالات.

جانب من اجتماع اللجنة

وأشار إلى أنه بالاضافة إلى ذلك سيتم التأكد من تزويد جهات الاختصاص بكافة الأدلة والمستندات المتعلقة بكل موضوع على حدة، على ان يتم لقاء المسؤولين في الدولة وعلى رأسهم الوزراء المعنيون بالقضايا المطروحة للتأكد من سلامة هذه الاجراءات.

وأكد جوهر أن لجنة حماية الأموال العامة سوف تتحمل هذه المسؤولية والثقة الكبيرة سواء من الشعب الكويتي أو من الزملاء أعضاء مجلس الأمة لتولي هذه القضايا التي باتت مستحقة وتهدد مستقبل الكويت الاقتصادي

«التشريعية»: تحديد موقف الجهات الحكومية من مشاريع القوانين

استعرضت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، لتحديد أولوياتها خلال الفترة المقبلة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة اجتمعت بحضور جميع أعضائها باستثناء النائب حمد الهرشاني الذي اعتذر لظروف خاصة، وتم بحث جدول أعمال الجنة بالكامل.

وأوضح أن اللجنة رأت بإجماع أعضائها الحضور أن تخاطب الجهات الحكومية بشأن مشاريع القوانين خاصة أن بعضها يعود إلى العام 1994، حتى تبدي الجهات الحكومية رأيها بشأن الاستمرار في مشروعات القوانين أو سحبها.

وبين أنه تم استعراض كل الاقتراحات بقوانين المقدمة من النواب بما فيها الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل قانون الانتخاب وقانون تكويت الوظائف العامة وقانون العفو الشامل، وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بما يؤدي إلى علانية التصويت على انتخابات رئاسة المجلس ومناصب مكتب المجلس. وأفاد بأنه تم طلب آراء الجهات ذات الصلة بهذه الاقتراحات، وتحديد مدة أسبوعين لرد هذه الجهات، مؤكدا أنه في حال انقضاء مدة الأسبوعين من دون رد الجهات ذات الصلة سيتم طلب حضور الوزير المعني إلى اللجنة لأخذ رأيه. وأكد أن اللجنة ستنتهي سريعا من كل الاقتراحات بقوانين المطروحة على جدول الأعمال، مشددا على أن كل الاقتراحات ذات أولوية ولن يتم التأخر بأي منها.

اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

ونوه بأن اللجنة أحالت إلى اللجان المختصة اقتراحات الإحالة وستعد الرأي القانوني والدستوري لعرضه على المجلس.

وأعلن عن توجيه الدعوة لعقد اجتماع في الأول من يناير المقبل لمتابعة ما يستجد من اقتراحات تعرض على جدول أعمال اللجنة

فرز الديحاني: إنشاء ناد رياضي متكامل في الجهراء خلال 3 سنوات

أعلن أمين سر مجلس الأمة النائب فرز الديحاني عن تقديمه اقتراحاً بقانون في شأن إنشاء ناد رياضي متكامل في محافظة الجهراء، ونصت مواده على ما يلي:

(المادة الأولى): تنشئ الحكومة ناديا رياضيا جديدا في محافظة الجهراء خلال 3 سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يحتوي النادي الجديد كافة الألعاب الرياضية والصالات المجهزة ومضمار السباق والاستاد الرياضي الكامل والمجهز على أعلى مستوى وأحدث تقنية جديدة، وفق المقاييس العالمية والدولية لكافة الألعاب الأولمبية.

(المادة الثانية): يطلق اسم "سليل" على النادي الجديد في محافظ الجهراء على أن يقام في حدود محافظ الجهراء وعلى مساحة خالية من العوائق تخصصها الجهات المختصة بألا تقل عن 500.000 الف متر مربع.

(المادة الثالثة): لا يخرج النادي عن الاطار القانوني المحدد بحيث يهدف إلى نشر التربية الرياضية وما يتصل بها من نواح ثقافية واجتماعية وروحية وصحية، وتهيئة الوسائل وتيسير السبل لشغل أوقات فراغ الأعضاء وأبناء المحافظة بما يعود عليهم بالفائدة من هذه النواحي.

(المادة الرابعة): تخصص ميزانية سنوية أو إعانات مالية من قبل الهيئة العامة للشباب والرياضة أو الجهة المختصة لنادي سليل، على أن يعمل النادي وفق القوانين التي تعمل بها كافة الأندية الرياضية في البلاد في التبعية والإشراف والميزانية والرقابة.

(المادة الخامسة): تفتح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل باب التقدم للأعضاء المؤسسين للنادي بواقع 50 عضواً من الكويتيين على أن تتوافر فيهم الشروط الأساسية لإنشاء الأندية الرياضية بأن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة وألا يقل سن العضو المؤسس عن 21 سنة ميلادية والا يكون محكوما بعقوبة جنائية او جنحة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره اضافة إلى معرفته بالقراءة والكتابة

فرز الديحاني

(المادة السادسة): يدير النادي مجلس ادارة ويكون له جمعية عمومية ويبين النظام الأساسي كيفية تشكيل واختصاصات وسلطات كل منهما ولا يجوز الجمع بين عضوية الجمعية العمومية لناد آخر يزاول نفس النشاط الرياضي – كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الادارة والعمل بالنادي بأجر أو مكافأة.

(المادة السابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بإنشاء ناد رياضي متكامل في محاظة الجهراء على ما يلي:

لا يخفى على الجميع حجم ومساجة محافظة الجهراء والتي بلغ عدد سكانها أكثر من 700 ألف نسمة اصافة إلى التوسع العمراني الجديد في مدينة المطلاع ومدينة جنوب سعد العبدالله المتوقع الانتهاء من موقعها قريباً تمهيداً لتوزيعه.

وبطبيعة الحال فإن حجم واتساع الرقعة الجغرافية لهذه المحافظة مع زيادة عدد المناطق فيها وزيادة الاعداد الكبيرة من المواطنين يتطلب بالضرورة توفير كافة الاحتياجات اللازمة للعيش الكريم والرفاهية والترفيه على المواطنين. وتضم محافظ الجهراء ناديا رياضيا وحيدا منذ عام 1966 حتى يومنا هذا، حيث لم تنشئ الدولة أي ناد رياضي حديث لأبناء هذه المحافظة رغم اتساع الرقعة الجغرافية والكثافة السكانية.

وفي الوقت الحالي تعتبر محافظ الجهراء ولادة بالمواهب الرياضية في كافة المجالات والألعاب الرياضة، لذلك تستفيد كافة الأندية الرياضية في البلاد من مواهب أبناء الجهراء، ولكن كثيرا من المواهب لم تحصل على الفرصة الكافية للانخراط في الأندية الرياضية لأسباب عديدة أهمها بعد المسافة بين محافظة الجهراء والمحافظات الأخرى لذلك ما تلبث أن تختفي هذه المواهب وتندثر من دون الاستفادة منها وتنميتها ورعايتها على أكمل وجه.

ويأتي تقديم هذا القانون اليوم لتدارك الكثافة السكانية المتوقعة لمحافظة الجهراء في السنوات المقبلة وضم أبناء المنطقة في مكان يحتوي مواهبهم وينميها من أجل بناء أنفسهم ورفع اسم الكويت عالياً في المحافل الدولية حال تطبيق هذا القانون والعمل على تنفيذه في أسرع وقت ممكن. ويأتي اختيار اسم "سليل" للنادي الجديد نظراً لارتباط هذا الاسم بموقع جغرافي في محافظة الجهراء منذ القدم وكون هذه البقعة الجغرافية ستتوسط التوسع العمراني المتوقع للمنطقة في السنوات المقبلة بين منطقتي المطلاع وجنوب المطلاع وجنوب سعد العبدالله والجهراء.

كما انه من المؤسف ألا تحتوي محافظتان بحجم الجهراء والفروانية إلا على أندية معدودة لا تلبي احتياجات التوسع العمراني والكثافة السكانية للمحافظتين

القطان: الإصلاح يبدأ من الحكومة.. ولن أتوان عن تفعيل الأدوات الرقابية

قال النائب د. علي القطان إن عملية الاصلاح يجب أن تبدأ من الحكومة مشيرا إلى أنه سيمد يد التعاون مع الوزراء، ولن يتوانى في تفعيل الأدوات الرقابية تجاه من يقصر من الوزراء.

وأضاف القطان في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة اليوم "أجدد القسم مرة اخرى بأنه إذا لم يقم أي من الوزراء بمسؤوليته فالمنصة موجودة، ولن أتردد أو أجامل باستخدام أدواتي الدستورية".

وقال القطان "أنا محسوب على الشعب الكويتي وكل مواطن بهذا البلد ولا على علاقة لي بالخلافات الشخصية الموجودة في المجلس، وأدرك عظم المسؤولية التي تقع على النواب في تمثيلهم الشعب"، مشيرا إلى أن الحصول على ثقة الناخبين تكليف يجب القيام به خير قيام.

وأوضح أنه يشارك في ثلاث لجان برلمانية هي لجنة المرافق وهي لجنة دائمة ولجنتا الزراعة والإسكان وهما لجنتان مؤقتتان، معربا عن تفاؤله بعد عقد اجتماعين في اللجنة الاسكانية بقدرة اللجنة على تقديم شيء في هذا الملف.

من جهة أخرى أعلن القطان عن توجيه سؤال برلماني إلى وزير المالية خليفة حمادة بخصوص موعد صرف المكافآت المالية للصفوف الأمامية خلال أزمة جائحة كورونا الذين اجتهدوا أثناءها

د. علي القطان

«الميزانيات» تعقد اجتماعها الأول.. الملا رئيساً والداهوم مقرراً

قال النائب د. بدر الملا إن لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتمعت امس بحضور جميع اعضائها وتم انتخابه رئيسا للجنة كما تمت تزكية د.بدر الداهوم مقرراً للجنة.

وأوضح الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن لجنة الميزانيات من أهم اللجان بالمجلس وتمر عليها جميع تقارير الجهات الرقابية، والأمر يجب ان يكون مختلفا هذا العام بسبب أن الكويت تواجه عجزا في الميزانية غير مسبوق في تاريخها نتيجة ما ترتب على جائحة كورونا من انخفاض انتاج النفط وانخفاض سعر البرميل.

وأضاف الملا أنه يتعين ايجاد الحلول المالية لهذه الميزانية، وبالتالي فإن ما يعرض على اللجنة من تقارير من الجهات الرقابية يتعين التعامل معها بشكل مختلف عما كان في السابق من الجانبين الحكومي والنيابي.

وبين الملا أنه في الفصل التشريعي الماضي كان مقرراً للجنة

وأشاد الملا بتقارير الجهات الرقابية والتي تم بناء عليها تشكيل لجان تحقيق في المجلس الماضي بخصوص القطاع النفطي وشبهات (الايرباص) والتجاوزات المالية والإدارية في (الكويتية) وإحالة مواضيع عدة الى النيابة العامة في تقرير القطاع النفطي.

وأكد أن التعامل سيكون واضحا جداً مع جميع الجهات الحكومية وستتم ممارسة الرقابة بشكل واضح جداً على تلك الجهات لتحقيق إجراءات فاعلة من برلمان فاعل عبر هذه اللجنة.

وقال الملا إن الاجتماع المقبل للجنة سيكون الأربعاء المقبل لبحث آلية عمل اللجنة ومخاطبة الجهات الرقابية فيما يتعلق بتقاريرها بهذا الشأن. وتوجه الملا بالشكر إلى النائب عدنان عبدالصمد على ما قدمه في السنوات الماضية في لجنة الميزانيات

الراجحي يقترح السماح لرجال القوات المسلحة والشرطة بممارسة الحق في الانتخاب

أعلن النائب محمد عبيد الراجحي عن تقديمه اقتراحاً بقانون بإلغاء المادة (3) من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

ونصت مواده على ما يلي:

المادة الاولى: تلغى المادة (3) من القانون رقم 35 لسنة 1962

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإلغاء المادة (3) من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة على ما يلي:

نص القانون في المادة (3) على أنه (يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة إلى رجال القوات المسلحة والشرطة)، ولم يشمل هذا الحظر ضباط وأفراد الحرس الوطني، حيث إنه أنشئ في تاريخ لاحق بالمرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1967 الصادر في 1967/6/6، وقد ترتب على حرمان رجال القوات المسلحة والشرطة من حق الانتخاب حرمانهم من حق الترشيح، حيث تنص المادة 82 من الدستور على أنه (يشترط في عضو مجلس الأمة أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب). وحرمان رجال القوات المسلحة والشرطة من حقي الانتخاب والترشيح يتعارض مع أحد المبادئ الأساسية التي حرص الدستور الكويتي على النص عليها في أكثر من موضع، وهو مبدأ المساواة ، فتنص المادة السابعة على أن (العدل والحرية المساواة دعامات المجتمع) وتنص المادة الثامنة على أن (تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص للمواطنين). وتؤكد هذا المبدأ المادة 29 التي تنص على أن (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين).

وقد أكدت المحكمة الدستورية في الكويت في الكثير من أحكامها أن (مبدأ المساواة من المبادئ الدستورية العامة المقررة في معظم النظم الدستورية وهو مبدأ مسلم به حتى مع خلو نصوص بعض الدساتير من الإشارة الصريحة إليه، بحسبان انه يستخلص ضمناً من مجموعة المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون، وهذا المبدأ حضت عليه الأديان السماوية وتضمنته المواثيق الدولية، ويعتبر ركيزة أساسية للحقوق والحريات العامة، ودعامة من دعامات المجتمع وميزاناً للعدل والإنصاف .. الدعوى المقيدة برقم 7 لسنة 2007 دستوري جلسة 2007/12/10 .

وفي جمهورية مصر العربية أكدت المحكمة الدستورية العليا أنه لا يجوز حرمان أي مواطن من ممارسة حقه الدستوري في الانتخاب متى توافرت فيه شروطه، إلا إذا حال بينه وبين ممارسته مبرر موضوعي مؤقت أو دائم، يرتد في أساسه إلى طبيعة حق الاقتراع وما يقتضيه من متطلبات.